المشرق

عدد سر

بتصحيح سند الإقراء في المشرق

كشف غلط مشهور وتلفيق منثور في أسانيد القراء

تصنيف

صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّه هدانا للطَّيِّب من القول، ورزقنا أحسنَه بلا قوَّةٍ منَّا ولا حَوْل.

وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله.

اللَّهم صلِّ عليه وعلى آله وصحبه البررة، وسلِّم عليه وعليهم وعلى سائر الخِيَرة.

أمَّا بعد:

فإنَّ معرفةَ أسانيد الفنون، واستبانةَ ما يحصُل به الاتِّصالُ المأمون، من غُرر العلوم النَّقليَّة، وجواهر المعارف الإسلاميَّة[1]، فعلوم الشَّريعة ذخائرُ مأثورة، يتلقَّاها الخَلَف عن السَّلف بوجوه التَّحمُّل المشهورة، وأجلُّها: ما تعلَّق بنقل الوحيين (= القرآن والسُّنَّة)، وأسانيد نقلهما نوعان:

---

(١) وغُرر جواهرها لا ترفع رتبتها فوق مهمَّات الدِّين، وتأمَّل نفثة مصدورٍ عمَّا اعترى الفنَّ من فَعَلات الدُّخلاء في خاتمة الكتاب ص ٥٧-٥٨.

الأوَّل: أسانيد نقل مرويَّاتهما.

والثَّاني: أسانيد نقل المصنَّفات الجامعة لتلك المرويَّات.

فالأوَّل يتعلق بالأسانيد الَّتي رُويت بها منقولاتُهما في كتب الفنِّ؛ كـ «تذكرة» ابن غَلْبونَ، و«روضة» المالكيِّ، و«تيسير» الدَّانيِّ، و«وجيز» الأَهوازيِّ، و«مستنير» ابن سوَّارٍ، و«تجريد» ابن الفحَّام عند القرَّاء.

و«صحيح» البخاريِّ، و«صحيح» مسلمٍ، و«سنن» أبي داودَ، و«جامع» التِّرمذيِّ، و«سنن» النَّسائيِّ، و«سنن» ابن ماجه عند المحدِّثين.

والثَّاني يتعلَّق بالأسانيد الَّتي رُويت بها تلك التَّصانيف الجامعة عن أصحابها، كرواية «التَّيسير» عن الدَّانيِّ، و«الصَّحيح» عن البخاريِّ، وهكذا.

فمن الأوَّل قول الدَّانيِّ في «التَّيسير»[1]:

حدَّثنا أبو الفَتْحِ[2] شيخُنا، قال: حدَّثنا أبو الحسَنِ المقرئُ،

(١) ص ٢٢٧.

(٢) هو فارس بنُ أحمدَ بنِ موسى بنِ عمرانَ، الحمصيُّ المقرىء الضَّرير، أعظم شيوخ الدَّانيِّ عنده.

قال: حدَّثنا أحمدُ بنُ سَلْمٍ، قال: حدَّثنا الحسنُ بنُ مَخْلَدٍ، قال: حدَّثنا البَزِّيُّ، قال: قرأتُ على عِكرمةَ بنِ سليمانَ، قال: قرأتُ على إسماعيلَ بنِ عبد اللَّه بنِ قُسْطَنْطِينَ، فلمَّا بلغتُ ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾، قال: كبِّر - حتَّى تختِم - مع خاتمة كلِّ سورةٍ، فإنِّي قرأتُ على عبد اللَّه بنِ كثيرٍ فأمرني بذلك، وأخبرني ابنُ كثيرٍ أنَّه قرأ على مجاهدٍ فأمره بذلك، وأخبره مجاهدٌ أنَّه قرأ على عبد اللَّه بن عبَّاسٍ فأمره بذلك، وأخبره ابن عبَّاسٍ أنَّه قرأ على أُبيِّ بن كعبٍ فأمره بذلك، وأخبره أُبيٌّ أنَّه قرأ على رسول اللَّه ﷺ فأمره بذلك.

ومنه أيضًا قول البخاريِّ في «الجامع الصَّحيح»[1]:

حدَّثَني أَحمدُ بنُ إِشْكَابَ، حدَّثنا محمَّدُ بنُ فُضَيلٍ، عن عُمارَةَ بنِ القعقاعِ، عن أَبي زُرعةَ، عن أَبِي هريرةَ رضي الله عنه قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ».

فهذانِ مثالانِ على أسانيد نقل مرويَّاتهما.

(١) في (٩٨) ك: التَّوحيد، (٥٨) ب: قول اللَّه تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، رقم (٧٥٦٣)، وهو آخر حديثٍ في صحيح البخاريِّ.

ومن الثَّاني - وهو نقل التَّصانيف الجامعة - قولُ ابن الجزريِّ:

الشَّاطبيَّة ... أخبرني بها الشَّيخ الإمام العالم شيخ الإقراء[1] أبو محمَّدٍ عبد الرَّحمن بنُ أحمدَ بنِ عليِّ بنِ البغداديِّ بقراءتي عليه - بعد تلاوتي القرآنَ العظيم بمُضَمَّنها - في أواخر سنة تسعٍ وستين وسبعمائةٍ بالدِّيار المصريَّة، وقرأتُها قبل ذلك على الشَّيخ الإمام الحافظ شيخ المحدِّثين أبي المعالي محمَّد بنِ رافعِ بنِ أبي محمَّدٍ السَّلاميِّ بالكلَّاسة شمالي جامع دمشقَ المحروسةِ قالا: أخبرنا بها الشَّيخ الأصيل المقرئ أبو عليٍّ الحسنُ بنُ عبد الكريم بنِ عبد السَّلام الغُماريُّ المصريُّ قراءةً عليه ونحن نسمع، قال: أخبرنا بها الشَّيخ الإمام العالم الزَّاهد أبو عبد اللَّه محمَّد بنُ يوسفَ القرطبيُّ قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا ناظمها قراءةً وتلاوةً[2].

---

(١) دوام سوق الألقاب في سرد الأسانيد ممَّا زاده المتأخرون فيها، والعود إلى جادة السَّلف بإسقاطها أحمد.

(٢) القراءة للقصيدة، والتِّلاوة تتعلَّق بمُضَمَّنها، أي ما اشتملت عليه من أصولٍ وفَرْشٍ، ولا تلازمَ بينهما، فربَّما تحمَّل راوٍ عن شيخه القصيدةَ دون تلاوةٍ بمُضَمَّنها، أو تلا عليه بمُضَمَّنها دون تلقِّيها، وهذا موجودٌ في كل عصرٍ، ومِن بَواقِع العصر ورزاياه تَتَايعُ جماعةٍ على إسناد متون التَّجويد والقراءات بأسانيد التِّلاوة، فيعمِد أحدهم إلى «الجزريَّة» مثلًا فيُسلسِل إسنادها قراءةً بسند التِّلاوة، =

زاد شيخُنا ابن رافعٍ فقال: وأخبرنا بها أيضًا الشَّيخ الإمام مفتي المسلمين أبو الفداء إسماعيلُ بنُ عثمانَ بنِ المعلِّم الحنفيُّ قراءةً عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا بها الشَّيخ الإمام العلَّامة أبو الحسنِ عليُّ بنُ محمَّد بنِ عبد الصَّمد السَّخاويُّ قراءةً وتلاوةً، قال: أخبرنا ناظمها كذلك[1].

ومنه أيضًا قولُ ابن حجرٍ العسقلانيِّ:

كتاب «الإيمان» لأبي بكرٍ بن أبي شيبةَ: قرأتُه على أبي المعالي عبد اللَّه بنِ عمرَ الأزهريِّ، بإجازته إن لم يكن سماعًا من يحيى بنِ يوسفَ بنِ المصريِّ، أنبأنا عبد الوهَّاب بنُ ظافر ابنِ روَّاجٍ في كتابه، أنبأنا عبد الواحد بنُ عسكرٍ، أنبأنا أبو صادقٍ مُرشِد بنُ يحيى المدينيُّ، أنبأنا أبو القاسم علي بنُ محمَّدٍ الفارسيُّ، أنبأنا أبو محمَّدٍ الحسنُ بنُ رَشِيقٍ، حدَّثنا

= ولهم في هذا مضحِكاتٌ مبكِياتٌ، ومع دوران التِّلاوة على متونٍ معيَّنةٍ كـ «تحفة الأطفال»، و«الجزريَّة»، و«الشَّاطبيَّة»، و«الدُّرَّة»، و«الطَّيِّبة»؛ إلَّا أنَّه يعِزُّ إسنادها سماعًا عند التَّحقيق، أمَّا مع الدَّعوى والتَّلفيق فيسهل على أهلهما بَيضُ الأَنُوقِ والأَبْلَقُ العَقُوق - وهذا مَثَلٌ عند العرب لِما لا يكونُ -، ومن حمله الجهل فليردع نفسه عن الغيِّ، ويردَّ الأمر إلى أهله، ومن أبى فـ (على نفسها جنت بَرَاقِش)، وسؤال اللَّه إيَّاك أشدُّ عند الصَّادقين من قول الخلق: (من ذكره لك؟)، فالنَّجا النَّجا والوَحا الوَحا!.

(١) انظر: «النَّشر في القراءات العشر» ١/ ٦١-٦٢.

أبو العلاء محمَّد بنُ أحمدَ بنِ جعفرٍ الوكيعيُّ، حدَّثنا ابنُ أبي شيبةَ به[1].

فهذانِ مثالانِ على أسانيد نقل المصنَّفات في علومهما، فـ «الشَّاطبيَّة» من كتب الرِّواية عند القرَّاء، و«كتاب الإيمان» من كتب الرِّواية عند المحدثين.

ولم يبقَ منذ قرونٍ إلا نقل المصنَّفات، وما يتَّصل منها بالسَّماع في عصرنا لا يكون عُشر مِعشار ما نُقِل منها به إلى القرن العاشر، ولَمَا فقدته الأمَّة من طيِّ السَّماع أعظم مُصابًا ممَّا فقدته من البقاع، فالسَّماع من الدِّين، والأرض من الطِّين، والحمد للَّه ربِّ العالمين.

ومن المقاصد الحسنة إحياءُ السَّماع، وإشاعة الرِّواية، وبثُّ العلم، مع العناية بالدِّراية، والتَّجمُّل بالرِّعاية، ومن حَسُن قصده بلغ وبلَّغ، ومن طمِع في فُتات الدُّنيا وكَرَع من حوض الحَظوة حُجِب عن دُرر الرِّواية، وغُرر الدِّراية، وقعد عن دَرْك الغاية، وبئس الرَّاية رايته، وإن عظُمت شهرته.

(١) انظر: «المجمع المؤسِّس» ص ٥١.

فَصْـــلٌ

وللعلماء مساعٍ مشكورةٌ في رواية القرآن والسُّنَّة، وجمع مرويَّاتهما بأسانيدها في تآليفَ متعدِّدةٍ، مختصرةٍ ومطوَّلةٍ.

وبعد استقرار المرويَّات في التَّصانيف اجتهدوا في نقلها بأسانيد روايتها عن أصحابها.

وسبق المحدِّثون القرَّاءَ في هذا لأمرين:

الأوَّل: قوَّة صِلة الصِّناعة الإسناديَّة بالعلوم الحديثيَّة، فالحديث إسنادٌ ومتنٌ.

الثَّاني: اعتناء القرَّاء بنقل الأداء القرآنيِّ عنايةً عظيمةً، شغلتهم بالأهمِّ عن المهمِّ.

واشتهر في كلام أهل العلم وصف القرَّاء بالضَّعف في معرفة الأسانيد.

قال ابن الجزريِّ في «مُنجِد المقرئين»[1]:

«وقد وقع لكثيرٍ من المتقدِّمينَ في أسانيد كتبهم أوهامٌ

(١) ص ٥٧.

كثيرةٌ وغَلْطاتٌ عديدةٌ، من إسقاط رجالٍ، وتسمية آخرينَ بغير أسمائهم، وتصاحيفَ، وغيرِ ذلك، وقد نبَّهتُ على ذلك في كتابي طبقات القرَّاء».

وقال أيضا - رحمه اللَّه - في «غاية النِّهاية»[1]:

«وأكثر القرَّاء لا علم لهم بالأسانيد؛ فمن ثمَّ حصل الوَهَم».

وفي كلام ابن الجزريِّ المقدَّم أوَّلًا وصف كثيرٍ من متقدِّمي القرَّاء بالغلط في الأسانيد، وفي تاليه أنَّ هذا حال أكثرهم فيشمل المتأخِّرينَ منهم، وإلحاقهم بالمتقدِّمينَ ظاهرٌ؛ لأنَّ العلوم في الأوائل أكمل.

وللذَّهبيِّ كلامٌ أتمُّ في بيان حالهم فإنَّه قال في «معرفة القرَّاء الكبار»[2]:

«وأمَّا القرَّاء لا يدرون هذا؛ أي الأسانيد».

وصدق - رحمه اللَّه تعالى -، ولا أبيلَنَ من تتابع متأخِّريهم على هذا الغَلَط الَّذي سنذكره، بحيث لم أرَ من حرَّر

(١) ٢/ ٤٠٠.
(٢) ٢/ ٧٧١.

أسانيدهم، وما في المدوَّنات المنشورة بأخَرَةٍ: مدُّ أوهامٍ بأوهامٍ!

ونقص علم القرَّاء بالأسانيد نشأ من اشتغالهم بالأهمِّ وهو نقل وجوه الرِّوايات، وأحرف القراءات، وهيئات الأداء، وبذل الوُسع في القراءة والإقراء، فمعذرتهم أليق بالكرام، وأجدى بذوي الأَحلام.

وقلَّ من تعاطى علمًا أفرغ فيه قُوَّته إلا أضرَّ بغيره، وربَّما أثَّر في خُلُقه، كعصبيَّة الفقهاء وجمود المحدِّثين.

وعُذرهم لا يُسوِّغ اقتفاءَ طريقهم ولزومَ غَرْزهم، بل يجب على العقلاء أن يجتنبوا زلَّتَهم، ويحفظوا قَدرهم، فالثَّلب بالهَذْر صنيعة الرُّقعاء، والعفو بالعُذر نَسيكة الحكماء.

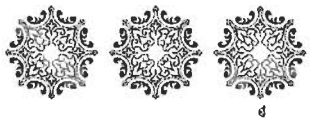

فَصْـــــلٌ

ولمَّا انقطع نقل المرويَّات على الاستقلال عند المتأخِّرين، وصار غاية الأمر نقل المصنَّفات، والرِّواية من طريقها، أكبَّ القرَّاء والمحدِّثون على العناية بهذا، واختصَّ القرَّاء بنقل الأداء ووجوه الإقراء، بالرِّوايات المعروفة عن أئمَّة القراءات، وذلك شبيهٌ برواية المسلسلات عند المحدِّثين، لكنَّها قليلةٌ في جَنَاب وجوه الإقراء، وعامَّتها ضِعافٌ لا تثبت.

والأئمَّة الَّذين نُقِلت عنهم القراءاتُ جمٌّ غفيرٌ، لكن بقي من المقروء به المتلقَّى عند أهل الفنِّ قراءة العشرة، وهم نافعٌ المدنيُّ، وابن كثيرٍ المكيُّ، وأبو عمرٍو البصريُّ، وابن عامرٍ الشَّاميُّ، وعاصمٌ، وحمزةُ، والكسائيُّ الكوفيُّونَ، وأبو جعفرٍ المدنيُّ، ويعقوبُ الحضرميُّ، وخلف العاشر.

وأشرتُ إلى هذا المعنى بقولي في «نَعت الدَّرجات»:

قَـــدِ انْـــتَـــهَـــتْ قِـــرَاءَةُ الْـــقُـــرْآنِ
مَـــعَ الْـــقِـــرَاءَاتِ أَخَـــا الْـــعِـــرْفَـــانِ

لِـثُـلَّـةٍ سَـمَّـوهُـمُ بِـالْـعَـشَـرَهْ
وَإِنْ يَـكُـنْ سِـوَاهُـمُ مَـنْ نَـشَـرَهْ
لَـكِـنَّـهُـمْ تَـفَـرَّدُوا بِـالـشُّـهْـرَةِ
وَأُهْـمِـلَ الـنَّـقْـلُ عَـنِ الْـبَـقِـيَّـةِ
وَقِـيْـلَ بِـالـشُّـذُوْذِ فِـيْـمَـا نُـقِـلَا
زِيَـادَةً عَـنْ عَـشْـرِهِـمْ وَاحْـتُـمِـلَا
بَـلْ مِـنْـهُـمُ مَـنْ عَـدَّ غَـيْـرَ الـسَّـبْـعَـةِ
شَـذَّتْ لَـدَى الـتُّـلَاةِ وَالْأَئِـمَّـةِ
وَهَـؤُلَاءِ نَـافِـعٌ وَابْـنُ كَـثِـيـرْ
وَابْـنُ الْـعَـلَاءِ وَابْـنُ عَـامِـرِ الْـبَـصِـيـرْ
فَـعَـاصِـمٌ مِـنْ بَـعْـدِهِ فَـحَـمْـزَةُ
وَبِـالْـكِـسَـائِـيِّ تَـتِـمُّ الـسَّـبْـعَـةُ
وَالْـمَـدَنِـيُّ ثُـمَّ يَـعْـقُـوْبُ اقْـتَـفَـى
فَـخَـلَـفُ الْـبَـزَّارُ عَـدُّهُـمْ وَفَـى

كما أنَّ القراءاتِ الأربعَ الزَّائدةَ عن العشر لا تزال تُتلقَّى؛ لكن ليس على الوجه الذي تُتلقَّى به القراءات العشر، كما هو معروفٌ عند أهل الفنِّ.

والمراد بالقراءات الأربع الزَّائدة عن العشر: قراءة ابنِ

مُحَيصِنٍ المكيِّ، وسليمانَ الأعمشِ، والحسن البصريِّ، ويحيى اليزيديِّ.

وإليهم أشار محمَّدٌ المتولِّي بقوله في «الفوائد المعتبرة» ـ فيما أنشدناه إبراهيم بنُ شحاثةْ السَّمنُّوديُّ ونفيسة بنتُ عبد الكريم القاهريَّة قراءةً عليهما مفترقين، قالا: أخبرنا حنفي بن محمودٍ السَّقَّا، أخبرنا خليل بن غُنيمٍ الجنايني، قال: أخبرنا محمَّدٌ المتولِّي لنفسه ـ:

وَبَعْدُ خُذْ نَظْمِي حُرُوفَ أَرْبَعَهْ
زَادَتْ عَلَى الْعَشْرِ وَكُنْ مُتَّبِعَهْ
فَابْنُ مُحَيْصِنٍ هُوَ الْمَكِّيُّ
أَوَّلُهُمْ فَالاعْمَشُ الْكُوفِيُّ
وَالشَّنَبُوذِيُّ رَوَى عَلَى سَنَدْ
عَنْهُ كَذَا مُطَّوِّعِيٌّ اسْتَنَدْ
ثُمَّ مِنَ الْبَصْرَةِ الاَخَرَانِ
الْحَسَنُ السَّامِي وَيَحْيَى الثَّانِي

وأشرتُ إليهم بلفظٍ أوجزَ فقلتُ:

قِرَاءَةُ الأَرْبَعِ فَوقَ الْعَشَرَةْ
صَحَّتْ عَنِ الأَشْيَاخِ أَهْلِ المرتَبَةْ

ابـنِ مُـحَـيـصِـنٍ مَـعَ اعْـمَـشٍ مَـعْ
بَـصْـرِيِّـهِـمْ ثُـمَّ الـيَـزِيْـدِيِّ الـتَّـبَـعْ

والبصريُّ هو الحسن بن أبي الحسن: يسارٍ، صاحبُ الكلام الرَّائق في الزُّهد والرَّقائق.

فهذه القراءات الأربعةَ عشرَ ممَّا بقي من منقول القراءات، وللَّه الحمد والمنَّة.

فَصْـــــلٌ

ومع تباعد المشرق والمغرب صار لأهل المشرق أسانيد في نقل القراءات، ولأهل المغرب أسانيد أخرى، وربَّما رحل مغربيٌّ فأخذ القراءاتِ عن شيوخ المشرق، وربَّما رحل مشرقيٌّ فأخذ القراءاتِ عن شيوخ المغرب.

وفي القرَّاء من يُباهى برحلته ويُفاخَر؛ كأبي القاسم ابن جُبارةَ الهذليِّ - رحمه اللَّه - صاحب الكامل الَّذي يقول فيه الذَّهبيُّ في «تاريخ الإسلام»[1]:

«أحد الجوَّالين في الدُّنيا في طلب القراءات، لا أعلم

(١) ٣٠/ ٥١٣، وعدَّ الذَّهبيُّ جماعةً من شيوخه في «معرفة القرَّاء الكبار» ١/ ٤٣٢، ثمَّ قال: «إنَّما ذكرتُ شيوخه وإن كان أكثرهم مجهولين؛ لتعلمَ كيف كانت همَّة الفضلاء في طلب العلم!».
وأبو عبد اللَّه محمَّد بن إسحاقَ ابن مندهْ يُساميه في اتِّساع الرِّحلة، وفيه يقول الذَّهبيُّ نفسُهُ في «سير أعلام النُّبلاء» ١٧/ ٣٠: «ولم أعلم أحدًا كان أوسعَ رِحلةً منه»، وقال أيضًا ١٧/ ٣٦: «بقي أبو عبد اللَّه في الرِّحلة بضعًا وثلاثين سنةً».
فلا نامت أعين أهل الكسل؛ ممَّن استثقل الرِّحلة وقعد، وفي أحوال السَّلف السَّابقين خيرُ أُسوةٍ، وأمثل طريقةٍ.

أحدًا رحل في طلب القراءات بل ولا الحديث أوسعَ من رِحلته، فإنَّه رحل من أقصى المغرب إلى أن انتهى إلى مدينة فَرْغَانَةَ وهي من بلاد التُّرك[1]، وذكر أنَّه لقي في هذا الشَّأن ثلاثمائةٍ وخمسةً وستِّين شيخًا».

وجرى حكم الطَّبع والبلديَّة أنَّ الأسانيد المشرقيَّة تحظى عند أهل الشَّرق بالتَّقديم، والأسانيدَ المغربيَّة تحظى عند أهل الغرب بالتَّقديم، وعمدة المشارقة في النَّقل: ابن الجزريِّ، فإليه يرجع جمهور أسانيدهم، وعمدة المغاربة في النَّقل: ابن غازي، فإليه يرجع جمهور أسانيدهم.

واختصَّت الأسانيد المشرقيَّة بأمرين:

الأوَّل: سعة مأخذ روايتها، برجوع تلقِّيها إلى أئمَّة المشرق والمغرب من أهل القراءات، فأسانيد قراءتهم ترجع إلى

(١) كذا قال الذَّهبيُّ، وفي معجم البلدان ٤/ ٢٥٣: «فَرْغَانَةُ - بالفتح ثمَّ السُّكون وغينٍ معجمةٍ وبعد الألف نونٌ -: مدينةٌ وكُوْرةٌ واسعةٌ بما وراء النَّهر متاخِمةٌ لبلاد تُركستانَ، في زاويةٍ من ناحية هيطلَ من جهة مطلع الشَّمس، على يمين القاصد لبلاد التُّرك».

فتكون رحلة الهذليُّ من أقصى المغرب إلى أقصى المشرق، فسبحان واهبِ القُدَر والقُوى، ونستغفر اللَّه من موت الهمم، وخَوَر العزائم، ونسأله نِعمَ المسير، وحُسن المصير.

الدَّانيِّ والشَّاطبيِّ من المغاربة مثلًا، وإلى ابن سوَّارٍ وسِبط ابن الخيَّاط من المشارقة مثلًا، ومثل هذا لا يوجد عند المغاربة الَّذين اقتصروا على رواية مشيختهم غالبًا.

الثَّاني: علوِّ أسانيد المشارقة، بحيث انفردوا عن أهل المغرب بعلوِّ الإسناد في القراءات، فصار المشرق قِبلة طلَّاب العلوِّ من المغاربة، ومع النَّهضة العلميَّة المعاصرة في البلاد الإسلاميَّة يوشك أن تمتلئ بلاد المغرب من أسانيد أهل المشرق، ممَّا سيزيد من انحسار أسانيد المغاربة أصحاب ابن غازي.

فَصْـــلٌ

وأسانيد المشارقة المتأخِّرة ترجع إلى أهل مصرَ غالبًا، ومخرَج روايتهم العالية هو إبراهيم بن بدويٍّ العَبيديُّ[1].

وعن العَبيديِّ أخذ أحمدُ المرزوقيُّ، وعبد الرَّحمن بن حسن بن الشَّيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب، وأحمد بن محمَّد سلمونةَ، وعليٌّ الحدَّاديُّ[2]، ورضوانُ الأَبياريُّ.

وعن الأوَّل أخذ أحمدُ الحُلوانيُّ، وإليه يرجع إسناد أهل الشَّام.

وعن الثَّاني أخذ حمد بنُ إبراهيمَ بنِ سهلٍ وعليُّ بن داودَ[3]، وإليهما يرجع إسناد أهل نجدٍ.

---

(١) وقع جرُّ نسب العَبيديِّ في إجازة شيخنا إبراهيمَ السَّمنُّوديِّ: إبراهيم بن بدويٍّ بن أحمدَ العَبيديُّ، وهو من ضنائن الإفادات المستخرجة من بطون الإجازات.

(٢) هكذا رأيته بخط تلميذه عبد اللَّه الدُّسوقيِّ، ووقع في بعض إجازات تلاميذ تلاميذه: (الحدَّاد) دون ياء النَّسب، فإن جُوِّزت صحَّتهما معًا فلا بأس، وتوجيههما لغةً ممكِنٌ، وإن لزم التَّرجيح فالأوَّل أرجح، واللَّه أعلم.

(٣) لقيتُ من مشايخنا النَّجديين من قرأ السَّبع، وفي شيوخهم كذلك، ومنهم من ترجع قراءته إلى هذا الطَّريق، ومنهم من أخذها في الحجاز عن قرَّاء مكةَ أو مصر، =

وعن الثَّلاثة الباقين أخذ أهل مصر، كما أنَّ عبد اللَّطيف ابن عبد الرَّحمن آل الشَّيخ - من أهل نجدٍ - قرأ على أوَّلهم وهو أحمد بن محمَّد سلمونةَ.

وللمشارقة طرقٌ أخرى سوى طريق العَبيديِّ، لكنَّ السَّند الأعلى مردُّه إلى إبراهيمَ العَبيديِّ.

والعَبيديُّ هذا أخذ القراءتِ عن محمَّدٍ الْمُنَيِّر السَّمنُّوديِّ، ومصطفى بنِ أحمدَ العَزيزيِّ، وعبد الرَّحمن الأُجهوريِّ، وعليٍّ العوضيِّ البدريِّ.

وأعلى أسانيده هو ما كان فيه بينه وبين محمَّدٍ البقريِّ - الآخذ عن عبد الرَّحمن اليمنيِّ - اثنانِ، ويقع ذلك له من أربعة وجوهٍ محقَّقةٍ:

الأوَّل: قراءته على محمَّدٍ الْمُنَيِّر السَّمنُّوديِّ، وهو قرأ على عليٍّ بن محسنٍ الرُّميليِّ، وهو قرأ على محمَّد بن قاسمٍ

= لكنَّهم لا يأبهون بطلب إجازةٍ، ولا يرفعون رأسًا إلى غير التَّعبد بالتِّلاوة! وإذا استغربتَ تركهم لها؛ استغربوا سؤالك إيَّاها!

وهذه عادة القوم هضم النَّفس والاهتمام بالعلم والعمل، ولولا أن هيَّأ اللَّه من أحيا في قُطرنا رسوم الرِّواية؛ لانطوت أسانيدهم، وكان أمر اللَّه مفعولًا، وفيما أُدرك منها خيرٌ ومَكْرُمَة، وعلى ما فات منها في القراءات والحديث يتحسَّر أهلُ الذَّوق والمعرفة، وليست النَّائحة الثَّكلى كالنَّائحة المستأجرة.

البقريِّ[1].

الثَّاني: قراءته على مصطفى بن أحمدَ العَزيزيِّ، وهو قرأ على أحمدَ بن محمَّدٍ المنفلوطيِّ، وهو قرأ على محمد بن قاسمٍ البقريِّ.

الثَّالث: قراءته على عبد الرَّحمن الأُجهوريِّ، وهو قرأ على أحمدَ البقريِّ، وهو قرأ على محمد بن قاسمٍ البقريِّ.

الرَّابع: قراءته على عبد الرَّحمن الأُجهوريِّ أيضًا، وهو قرأ على محمَّدٍ الأُزبَكاويِّ، وهو قرأ على محمَّد بن قاسمٍ البقريِّ.

كما أنَّ الأُجهوريَّ قرأ ختمةً كاملةً على شمس الدِّين السُّجاعيِّ - نزيل المدينة النَّبويَّة -، وهو من أصحاب محمَّدٍ البقريِّ.

وهذا وجهٌ خامسٌ من العلوِّ لكنَّه مخصوصٌ برواية حفصٍ عن عاصمٍ فيما تحقَّق عندي حتَّى الآن[2].

---

(١) هكذا ثبت اسمه بخطِّه في إجازته لأبي المواهب الحنبليِّ ق ١/٩١ من مجموع إجازات أبي المواهب ووالده، وكذلك في كتابه فتح الكبير المتعال ص١١، فما في بعض التَّآليف من تسمية أبيه (إسماعيلَ) أو (عمرَ) فهي نسبةٌ إلى جده الأدنى فالأعلى، واللَّه أعلم.

(٢) انظر: معجم الزَّبيديِّ ص ٢٥٦، والمطرِب المعرِب ق ٣٢/ب، وعجائب الآثار ٤٢٨/١ و٥٨٥، وحِلية البَشر ٢٠١/١، وفهرس الفهارس ٧٣٨/٢، وذكر أخذ السُّجاعيِّ عن البقريِّ الكبير مذكورٌ في المطرِب المعرِب وعجائب الآثار والحِلية.

وفي ترجمة الأُجهوريِّ أنَّه أخذ القراءات على مصطفى بن أحمد الخَليجيِّ في الشَّام[1]، أحد تلاميذ البقريِّ[2].

وهو وجهٌ سادسٌ من العلوِّ متى أثبَتناهُ، لكن لا علمَ لنا بما تلقَّاه الأُجهوريُّ عنه، فيُوقف عن الإعمال حتَّى تتحقَّق معرفة ما قرأ به عليه.

والَّذي ظفرنا به محقَّقًا على الوجه المرتضى أنَّ الأُجهوريَّ قرأ العشر بعلوٍّ على أحمدَ البقريِّ ومحمَّدٍ الأُزبَكاويِّ.

وعوالي العَبيديِّ في القراءات العشر هي عن ثلاثةٍ من شيوخه الأربعة، هم عبد الرَّحمن الأُجهوريُّ، ومحمَّدٍ الْمُنَيِّر السَّمنُّوديُّ[3]، ومصطفى بن أحمدَ العَزيزيُّ.

والمقطوع به: أنَّ العَبيديَّ قرأ عليهم القراءاتِ، ولم أجد ما يُعيِّن ما قرأ به على كلِّ شيخٍ، لكن وجدتُ تلميذه أحمد بن

---

(١) انظر: معجم الزَّبيديِّ ص ٣٤٠، وعجائب الآثار ١/ ٥٨٥.

(٢) انظر: تحرير الطَّيِّبة للمغربيِّ ٢/أ، وغالبُ الظَّنِّ أنَّه مصطفى العمُّ المصريُّ ثمَّ الدِّمشقيُّ المذكور في سلك الدُّرر ١/ ٨، ٣/ ١٠-١١.

(٣) نبهتُ في «الأخذ المتين» إلى وَهَم الزَّبيديِّ الَّذي ذكر أنَّ السَّمنُّوديَّ قرأ السَّبع على محمَّدٍ البقريِّ، ولو وقف على كلامه من لا تمييز له لحفر للوَهَم أخاديدَ يشقُّ ردمها، ورفع أسانيد يُفاخِر بعدِّها، ومِن حفظِ اللَّهِ العلمَ طيُّ بساطه عن من شاء من خلقه، والحمد للَّه على لطف تقديره.

محمَّد سلمونةَ أسند عنه القراءاتِ العشرَ من طريق الشَّاطبيَّة والدُّرَّة عن هؤلاء الأربعة جميعًا.

كما أنَّي رأيتُ في إجازة الطَّيِّبة ذكر قراءته على الأُجهوريِّ، عن أحمدَ البقريِّ، عن محمَّد بن قاسمٍ البقريِّ.

والسَّلامة لمن أراد أن يسند القراءاتِ من طريق الشَّاطبيَّة والدُّرَّة أو إحداهما: أن يذكر الأربعة، ومن أراد أن يسند القراءاتِ من طريق الطَّيِّبة أن يذكر الأُجهوريَّ فقط[1].

تنبيهٌ:

يُعرف محمَّدٌ البقريُّ بالبقريِّ الكبير تمييزًا له عن أحمدَ البقريِّ الآخذ عنه، الَّذي يُقال له (الصَّغير).

وإلى البقريِّ الكبير ترجع عامَّة أسانيد المتأخِّرين في القراءات، فقد استقرَّ تلميذه عبد الخالق المنوفيُّ في دِهلي،

(١) هؤلاء الكلمات غَلَّة سنوات، ومحصَّل لقاءاتٍ ورحلاتٍ، ولا يَعرف قَدرها إلا غارفُ قِدرها!، وبها تُصحَّح أوهامٌ، وتستنير أفهامٌ، ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾.

ومن وجد لها نظيرًا في الجمع والإيضاح فليُرشد كاتبها، فمحبَّة التَّفرد طِلبة النَّاقصين، وطلب النَّظير همَّة العاملين، ولا فتح بدون منائح الوهَّاب، فانظر كيف استمناحك إياه؟ ولا تُقطع عنه بسواه، فإنَّما حرمان المحروم بانقطاع اللَّئيم لا بمنع الكريم.

فانتشر عنه إسناد البقريِّ في بلاد الهند والسِّند والأفغان وما وراءها.

وانتشر إسناده في البلاد المغربيَّة بواسطة تلميذه إدريسَ الْمِنْجَرَةِ، فأسانيد الدُّنيا شرقًا وغربًا محِلُّها إلى البقريِّ الكبير؛ إلا نزرًا يسيرًا منها.

فسبحانَ من كتب له ما كتب من النَّفع والإفادة، والمرجو أن لا يحرمنا اللَّه وإيَّاه الحسنى والزِّيادة.

فَصْـــلٌ

ومحمدٌ البقريُّ - كما سلف - أخذ القراءاتِ عن عبد الرَّحمن بن شحاذةَ اليمنيِّ، واليمنيُّ[1] قرأ على أربعة شيوخٍ:

الأوَّل: والده شحاذة، قرأ عليه القرآن بالقراءات السَّبع من طريق «الشَّاطبيَّة» إلى أواسط سورة النِّساء، عند قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾، واخترمته المنيَّة.

الثَّاني: أحمد بن شهاب الدِّين بن عبد الحقِّ السُّنباطيِّ، قرأ عليه القراءاتِ من طريق «الشَّاطبيَّة» أخذ ذلك عنه من أوَّل القرآن إلى آخره، ثمَّ قرأه عليه من طريق «الدُّرَّة»[2].

---

(١) منسوبٌ إلى كَفْر اليَمن من نواحي القَليوبيَّة في مصر - كما في مشيخة أبي المواهب الحنبليِّ ص٢٣ -، لا إلى بلاد اليَمن، خلافًا لما قيَّده جماعةٌ من المعاصرين.

(٢) هكذا قال الشَّبْرَامَلِّسيُّ تلميذ اليمنيُّ - كما سيأتي -، وتبعه تلميذه ابن العَجَميِّ في مشيخته ق ١/١٧، وفي الجواهر الغوالي ق ٢/١١ لابن بُديرٍ الدِّمياطيِّ تلميذ تلامذة اليمنيِّ أنَّه بعد فراغه من إتمام السَّبع - من المحلِّ الذي وقف عليه في قراءته على أبيه - قرأ عليه ختمةً كاملةً من طريق الشَّاطبيَّة والدُّرَّة معا، وفي =

الثَّالث: عليِّ بن غانمٍ المقدسيِّ، قرأ عليه القرآن من طريق «الطَّيِّبة».

الرَّابع: محمَّد بن أبي الحَرَم المدنيِّ، قرأ عليه القرآن من طريق «الطَّيِّبة» كذلك.

وأعلى أسانيد عبد الرَّحمن اليمنيِّ هو ما كان فيه بينه وبين ابن الجزريِّ ثلاثةٌ، ويقع له ذلك من وجهين:

الأوَّل: قراءته على عليِّ بن غانمٍ المقدسيِّ، وهو أخذ عن عبد الحقِّ السُّنباطيِّ، وهو أخذ عن أحمد بن أسدٍ الأُميوطيِّ، وهو أخذ عن ابن الجزريِّ.

الثَّاني: قراءته على محمَّد بن أبي الحَرَم المدنيِّ، وهو أخذ عن محمَّد بن إبراهيمَ السَّمديسيِّ، وهو أخذ عن أحمدَ بن أسدٍ

= خلاصة الأثر ٢/ ٣٥٨ أنَّه استأنف القراءة عليه جمعًا للسبعة ثمَّ للعشرة، موافقًا لما ذكره الشَّبْرَامَلِّسيُّ من الاستئناف، وكلامه يُشعر أنَّ الختمة الثَّانية للعشر جميعًا لا ثلاثَ الدُّرَّة فقط، وهذا هو المذكور في مشيخة ابن العَجَميِّ ق ١٧/ ١.
ولَمَّا ذكر البقريُّ في إجازته لأبي المواهب الحنبليِّ - ق ١/ ٩١ مجموع إجازات أبي المواهب ووالده - قراءةَ اليمنيِّ على أبيه قال: «ثمَّ اخترمته المنيَّة، فكمَّل الختمة على تلميذ والده ...»، ولم يذكر طريق قراءته على والده، ولا على تلميذه السُّنباطيِّ؛ بل أجمل دون بيانٍ.
وعلى كل حالٍ فالمقطوع به: أنَّ اليمنيَّ الابنَ قرأ على السُّنباطيِّ من طريق الشَّاطبيَّة والدُّرَّة، ولعلَّه أتمَّ عليه الختمة الَّتي ابتدأها على والده بالسَّبع أوَّلًا، ثم أعادها من أوَّل القرآن إلى آخره، ثم قرأ عليه الثَّلاث من طريق الدُّرَّة، واللَّه أعلم.

الأُميوطيِّ، وهو أخذ عن ابن الجزريِّ كذلك.

ووجدتُ في إجازةٍ مغربيَّةٍ عتيقةٍ إسنادَ قراءة شحاذةَ اليمنيِّ عن الطَّبلاويِّ عن البيجوريِّ عن ابن الجزريِّ.

وبأخذ عبد الرَّحمن عن أبيه يكون بينه وبينَ ابن الجزريِّ ثلاثةٌ، وهذا صحيحٌ باعتبار الإجازة المجرَّدة عنِ القراءةِ؛ لأنَّ أخذ الطَّبلاويِّ عن البيجوريِّ إنَّما هو بالإجازة مشافهةً، كما صرَّح به الطَّبلاويُّ في إجازته لمحمودٍ البيلونيِّ الحلبيِّ[1].

ووجدتُ أيضًا في بعض الإجازات قراءة اليمنيِّ الابنِ على المُلَّا علي القارئ، ولم أتحقَّق ثبوتها، كما أنَّ سند المُلَّا في القراءات يحتاج إلى تحقيقٍ، ففيه اختلافٌ لإيضاحه مقامٌ آخر بإذن اللَّه[2].

وما سردتُه آنفًا في سياق أخذه هو حكاية تلميذه العلَّامة عليٍّ الشَّبْرَامَلِّسيِّ[3] - كما سيأتي -، و(عند جُهينةَ الخَبرُ

(١) انظر: الكواكب السَّائرة للغزِّيِّ ٢/ ٣٣، وفيه أيضًا أنَّ رواية البيجوريِّ عن ابن الجزريِّ بالإجازة.

(٢) انظر: شرحه على الجزريَّة ص ٨٢، ط: البابيِّ الحلبيِّ، ونظرات في علم التَّجويد للكلَّاك ص ١٣٤.

(٣) شَبْرى زِنةُ سَكْرى، اسمٌ لمواضعَ كثيرةٍ بمصر، عدَّ منها الزَّبيديُّ في تاج العروس اثنينِ وسبعينَ موضعًا، بضمِّ زيادات كتاب القوانين للأسعد ومختصره =

اليقينُ)، فلا يُزاد فيه - كما لا يُنقص منه - إلَّا بيقينٍ، واللَّه أعلم[1].

= لابن الجيعان إلى ما ذكره صاحب القاموس، وفاتهم مواضع أشهرها (شَبْرا مَلِّس) التي يُنسب إليها العلَّامة عليٌّ الشَّبْرَامَلِّسيُّ.
قال الإفْرَانيُّ في الصَّفوة لمَّا ذكره ص ٢٦٢: «نِسبةً إلى شَبْرَا مَلِّس: قريةٌ بمصرَ، وشَبْرَا بشينٍ معجمةٍ فموحَّدةٍ فراءٍ فألفٍ على وزن سَكْرى، ومَلِّس بفتح الميم وكسر اللَّام المشدَّدة والسِّين المهملة».
وانظر أيضًا مشيخة ابن العَجَميِّ ق ١٥/ ٢.

(١) بقيت بقيَّةٌ لم نجد لها عند الشَّبْرَامَلِّسيِّ ذِكرًا، وهو إسناد اليمنيِّ في القراءات الأربع الزَّائدة على العشر، وتحرَّيره في «الإجازة الوجيزة»، ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾.
ولا مدخل للأربع في هذا المصنَّف؛ فالمقصود: بيانُ السَّند العالي للقراءات العشر المتواترة: الصُّغرى والكبرى.

فَصْـــلٌ

وهذا الإسناد العالي الَّذي تلقَّى به عبد الرَّحمن اليمنيُّ غَلِطت فيه طائفتان:

الأُولى: طائفةٌ ركَّبت له إسنادًا آخرَ بالتَّلفيق، فجعلوا اليمنيَّ آخذًا عن عليِّ بن غانمٍ المقدسيِّ، عن محمَّد بن إبراهيمَ السَّمديسيِّ، عن أحمدَ بن أسدٍ الأُميوطيِّ، وهو أخذ عن ابن الجزريِّ بأسانيده.

وهو إسنادٌ ملفَّقٌ من سندين قرأ بهما اليمنيُّ، فقد أخذ عن عليِّ بن غانمٍ؛ لكنَّ ابن غانمٍ شيخُه عبد الحقِّ السُّنباطيُّ، أمَّا السَّمديسيُّ فليس شيخًا لابن غانمٍ.

نعم يقع لليمنيِّ الاتِّصال بطريق السَّمديسيِّ لكن عن شيخه ابن أبي الحَرَم لا ابن غانمٍ، والسُّنباطيُّ والسَّمديسيُّ، قرأا على أحمدَ بن أسدٍ الأُميوطيِّ، وهو أخذ عن ابن الجزريِّ بأسانيده.

فصورة التَّركيب ناتجةٌ من إسنادين:

الإسناد الأوَّل: ابنُ غانمٍ عنِ السُّنباطيِّ عنِ الأُميوطيِّ.

الإسناد الثَّاني: ابنُ أبي الحَرَم عنِ السَّمديسيِّ عنِ الأُميوطيِّ.

والنَّتيجة المركَّبة: ابنُ غانمٍ عنِ السَّمديسيِّ عنِ الأُميوطيِّ.

فأُبدل السُّنباطيُّ بالسَّمديسيِّ، وأُسقِط ابن أبي الحَرَم بحيث لا تكاد تُذكر قراءة اليمنيِّ عليه، وإيضاح ذلك في الرَّسم التَّالي:

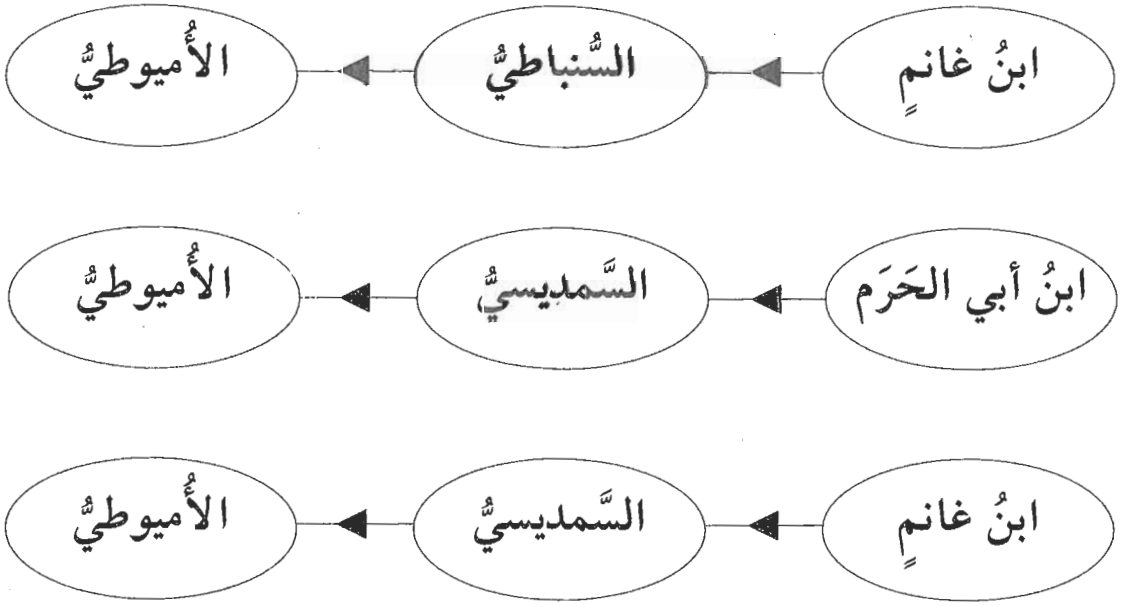

والتَّركيب من عِلل الرِّواية القديمة، ومنه ما يكون غَلَطًا يقع منَ الثِّقة وغيره، ومنه ما يكون عَمدًا كسرقة الحديث والكذب.

ومعرفة عِلل الرِّواية علمٌ شريفٌ لا غِنى عنه، ولا تزال الحاجة إليه متأكِّدةً ما بقي إسنادٌ، وجَرَت روايةٌ.

ورأيتُ في إجازاتٍ عِدَّةٍ تلفيقًا آخرَ لم يشتهر، فيه أنَّ ابن غانمٍ قرأ على السُّنباطيِّ والسَّمديسيِّ معًا، والقول فيه كسابقه.

والثَّانية: طائفةٌ أنكرته، فزعموا أنَّ عبد الرَّحمن اليمنيَّ لا يقع له هذا العلوُّ، وأنَّ عليَّ بن غانمٍ المقدسيَّ لم يقرأ على السَّمديسيِّ؛ لأنَّ ابن غانمٍ كان صغير السِّنِّ عند وفاة السَّمديسيِّ، فقد توفِّي السَّمديسيُّ ولابن غانمٍ اثنتا عشرة سنةً، فوفاة الأوَّل سنة **٩٣٢**، ومولد الثَّاني سنة **٩٢٠**[(١)].

وهذا الَّذي ذكروه مبنيٌّ على السَّند الملفَّق، إذ ليس هذا سند قراءة ابن غانمٍ، بل ابن غانمٍ - كما تقدَّم - قرأ على السُّنباطيِّ، وهو قرأ على أحمدَ بن أسدٍ الأُميوطيِّ، وهو أخذ عن ابن الجزريِّ بأسانيده.

وهذا عالٍ العلوَّ الَّذي أنكروه.

كما أنَّ السَّمديسيَّ شيخُ شيخ اليمنيِّ، وذلك بقراءة اليمنيِّ على ابن أبي الحَرَم المدنيِّ، عن محمَّد بن إبراهيمَ السَّمديسيِّ،

---

(١) انظر ترجمة محمَّد بن إبراهيمَ السَّمديسيِّ في الضَّوء اللَّامع ٦/ ٢٤٦، وشذرات الذَّهب ٨/ ١٩١، والكواكب السَّائرة ١/ ٩٨، والأعلام ٥/ ٣٠٢.
وانظر ترجمة عليِّ بن غانمٍ المقدسيِّ في خلاصة الأثر ٣/ ١٨٠، وعجائب الآثار ١/ ٤٩١، والبدر الطَّالع ١/ ٤٩١، وفهرس الفهارس ٢/ ٨٩٢.

عن أحمدَ بن أسدٍ الأُميوطيِّ، وهو أخذ عن ابن الجزريِّ بأسانيده.

وهذا كسابقه علوًّا[1].

ثمَّ إنَّ الدَّعوى المؤسَّسةَ على الظَّنِّ لا تُغني من الحقِّ شيئًا، وما استعظموه واقعٌ في قراءة ابن غانمٍ على السُّنباطيِّ، فإنَّ مولد ابن غانمٍ - كما تقدَّم -: ٩٢٠، ووفاة شيخه السُّنباطيِّ: ٩٣١، فيكون عمره حينئذٍ إحدى عشرة سنةً[2].

ولا ريبَ في قراءته عليه فقد نصَّ عليها الشَّبْرَامَلِّسيُّ، وهو مقرئٌ حُجَّةٌ من تلاميذ اليمنيِّ - ويأتي كلامه بإذن اللَّه.

ومثل هذا معروفٌ في صناعة العلم، ونظائره كثيرةٌ عند القرَّاء والمحدِّثين، يتحمَّل أحدهم صغيرًا، ويَعلو إسناده إذا أدَّى مرويَّاته كبيرًا، وهي منفعةٌ جليلةٌ من منافع التَّبكير بإسماع الصِّغار، وحثِّهم على حمل العلم.

---

(١) ذُكر هذا الإسناد ـ ابن أبي الحَرَم عن السَّمديسيِّ عن الأُميوطيِّ عن ابن الجزريِّ ـ في خلاصة الأثر ٣/ ١٢٩، ونصَّ عليه الشَّبْرَامَلِّسيُّ تلميذ عبد الرَّحمن اليمنيِّ ـ كما سيأتي ـ، فلا توقُّف في صحَّته وللَّه الحمد.

(٢) انظر ترجمة عبد الحقِّ بن محمَّدٍ السُّنباطيّ في الضَّوء اللَّامع ٢/ ٢١٢، وشذرات الذَّهب ٨/ ١٧٩، والكواكب السَّائرة ١/ ٢٢١، والأعلام ٣/ ٤٦، وفهرس الفهارس ٢/ ١٠٠٠.

وفي من لقيتُ من الشُّيوخ من قرأ بالعشر الكبرى قريبًا من السِّنِّ المذكورة، منهم عبد الغفور بن جعفرٍ المنوفيُّ، قرأ بها وهو ابن اثنتي عشرة سنةً، فلا يُستعظم مثله على أهل الزَّمن السَّابق؛ وهم أعلى هِمَّةً وأصدق طلبًا.

وكأنَّ ممَّا حفز اليمنيَّ فأدرك: ملاحظتُهُ منزلةَ أبيه، وحرصُهُ على المصير إلى مجده الَّذي تأثَّل فيه، فمرتبة أبيه في الإقراء لا تُجحد، وسابقته لا تُنكر، وسعيه إليها محمودٌ، وطلبه إيَّاها رأيٌ رشيدٌ، ومتابعة الآباء في نِسبة الكمالات والمراتب أجلُّ من لحوقهم بنَسب الصُّلْب والتَّرائب.

ومن لطيف الحال المصدِّقة للمقال ما في جواهر ابن بُديرٍ[1] أنَّ اليمنيَّ ختم على السُّنباطيِّ بحضرة جمعٍ من العلماء والفضلاء بصحن الجامع الأزهر، فقام الْمُنشِد يُنشِد قصيدةً في مدحه، فكان من جُملتها أن قال: (تلك بِضاعةٌ رُدَّت إلى أهلها).

ورأيتُ بأخَرَةٍ من جعل اليمنيَّ قرأ من طريق «الطَّيِّبة» على أحمدَ بن أحمدَ بن عبد الحقِّ السُّنباطيِّ، عن أبيه، عن جدِّه، عن الأُميوطيِّ!!

(١) انظر: الجواهر الغوالي ق ٦/ ٢.

ولم يردَّه إلى أصلٍ موثَّقٍ، ولا علمٍ محقَّقٍ، ونصوص الإجازات المأمونة، والتَّراجِم الميمونة: خلافُ هذه الدَّعوى.

ولأهل العصر من هذا الجنس كثيرٌ، يُفسد أحدُهم مرويَّاتِه بأسانيدَ مركَّبةٍ، وسماعاتٍ ملفَّقةٍ، والعلم أمانةٌ، ولو أراد المرء أن يعلوَ بما شاء من أوهام شيوخه لصنع.

وقد لقيتُ بمصر رجلًا جاوز المائة أخذ عن شيخٍ جامعٍ للقراءات العشر الكبرى في رُتبة محمَّدٍ المتولِّي (ت ١٣١٣)، فبينه وبين العَبيديِّ ثلاثةٌ بالسَّماع والقراءة والصُّحبة، ولو صحَّت قراءته للعشر الكبرى من طريق الطَّيِّبة لكان أعلى أهل الأرض فيها، نُساوي به شيوخنا الكبار كأحمدِ عبد العزيز الزَّيَّات[1] وغيرِه، ومن يتساهل يتحمَّل عنه ويؤدِّي، ونزولٌ مع يقينٍ خيرٌ من علوٍّ مع وَهْمٍ.

وشرف الرِّواية في صحَّة الطَّريق لا ضجَّة التَّلفيق، والعِبرة في حُسن الصَّنعة بالتَّحقيق لا الدِّعاية والتَّزويق، ومَطيَّة الشُّهرة تُنيخ بصاحبها عند أبواب الرِّيَب، ومركب الشَّهوة ينكسر بأدنى سبب، ومن جرى وراءَ هواهُ هوى، ومن تسامح وقع في الفِرى!

---

(١) هذا الاسم (أحمد عبد العزيز) عَلَمٌ على ذاتٍ واحدةٍ في صورة التَّركيب، فعبد العزيز تابعٌ لأحمدَ وليس اسمَ والده، والأسماء المركَّبة يَلحق الحكم النَّحويُّ أوَّلَها، ويكون الثَّاني مضافًا إليه في أحسن الأقوال.

فَصْـــلٌ

وتفصيل أسانيد اليمنيِّ المحقَّقة مثبَتٌ في إجازةٍ صادرةٍ عن تلميذه عليِّ بن عليٍّ الشَّبْرَامَلِّسيِّ، الَّذي قرأ عليه القراءاتِ من طريق «الشَّاطبيَّة» و«الدُّرَّة» و«الطَّيِّبة»[1]، فإنَّه قال في إجازته لمحمَّدٍ أبي العزِّ العَجميِّ:

«وأخذتُ القراءات السَّبع من طريق «الشَّاطبيَّة» و«التَّيسير» عن الشَّيخ الإمام، والحَبر البحر الهُمام، الشَّيخ عبد الرَّحمن اليمنيِّ،

(١) انظر: مشيخة ابن العَجَميِّ ق ١/١٧، ومشيخة أبي المواهب الحنبليِّ ص ١٦، وخلاصة الأثر ٢/٣٥٨، واقتصر في الإجازة المشار إليها على ذكر تلقِّيه السَّبع بالنَّظر إلى حال المُجاز، وقد قرأ عليه أبو المواهب الحنبليُّ العشر من طريق الطَّيِّبة كما في إجازته له ق ٨١-١/٨٣ من مجموع إجازات أبي المواهب ووالده، واقتصر الشَّبْرَامَلِّسيُّ فيها على تسمية شحاذةَ اليمنيِّ والسُّنباطيِّ من مشيخة شيخه عبد الرَّحمن اليمنيِّ.
وكان اليمنيُّ شديد المحبَّة للشَّبْرَامَلِّسيِّ، قال المحبِّيُّ في ترجمة اليمنيِّ من خلاصة الأثر ٢/٣٥٨: «وكان النُّور الشَّبْرَامَلِّسيُّ من ملازمي دروسه الفقهيَّة وغيرها، وكان لا يفتُر عن الثَّناء عليه في مجالسه، وكان هو شديد المحبَّة للشَّبْرَامَلِّسيِّ».
ورتبة الشَّبْرَامَلِّسيِّ في القراءات عاليةٌ، ومن العلماء من يُقدِّمه على سلطانَ المزَّاحيِّ - وهو من هو فيها -؛ كما في رحلة العيَّاشيِّ ق ١/٥٦، واقتفاء الأثر ص ١٣١، وصفوة من انتشر ص ٢٦٢-٢٦٣.

وهو أخذ طريق «الشَّاطبيَّة» عن والده وليِّ اللَّه بلا نزاعٍ، ومحرِّر هذا العلم بلا دفاعٍ، الشَّيخِ شحاذةَ إلى أواسط سورة النِّساء، [عند قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍۭ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾][1]، واخترمته المنيَّة، فذهب إلى تلميذه والآخذ عنه شيخ الإسلام أحمد بن شهاب الدِّين بن عبد الحقِّ السُّنباطيِّ، فأخذ ذلك عنه من أوَّل القرآن إلى آخره.

وأخذ والده عن شيخ الإسلام ناصر الملَّة والدِّين الطَّبلاويِّ، ...».

ثمَّ ساق إسناده إلى الشَّاطبيِّ، وهذا يفيد أنَّ اليمنيَّ قرأ السَّبع على والده إلى القدر المذكور، ثمَّ أخذها عن تلميذ والده أحمد السُّنباطيِّ، وهما أوَّل شيوخه في القراءات.

ثمَّ قال الشَّبْرَامَلِّسيُّ:

«وأخذ طريق «الدُّرَّة» عن تلميذ والده شيخ الإسلام أحمد

---

(١) ما بين المعقوفتين مُلحَقٌ بالحاشية، والآية من سورة النِّساء، وفي رياض الجنَّة لعبد الباقي الحنبليِّ ق ٣/ ١ ومشيخة أبي المواهب الحنبليِّ ص ٢٥، والكواكب الزَّاهرة ٣/ب، أنَّ والده مات وهو يقرأ عليه في سورة الأنعام، كذا قالوا وهو وَهَمٌ، وأظنُّ أنَّ الأخيرين استمدَّا خبرهما من عبد الباقي الحنبليِّ - والد أبي المواهب، وهو تلميذٌ لليمنيِّ -، لكنَّ خبر بلديِّ اليمنيِّ - وهو الشَّبْرَامَلِّسيِّ - أصحُّ من خبر آفاقيٍّ، ولا سيَّما مع متابعة قرينه البقريِّ - كما في إجازته لأبي المواهب الحنبليِّ ق ٩١/ ١ من مجموع إجازات أبي المواهب ووالده -، وكذلك هو في مشيخة ابن العَجَميِّ ق ١٧/ ٢، واللَّه أعلم.

ابن شهاب الدِّين بن عبد الحقِّ السُّنباطيِّ، وهو أخذ عن جمال الدِّين نجل شيخ الإسلام زكريَّا الأنصاريِّ، . . .».

ثمَّ ساق إسناده إلى ابن الجزريِّ، وفيه زيادة طريق «الدُّرَّة» عن شيخه الثَّاني.

ثمَّ قال الشَّبْرَامَلِّسيُّ:

«وأخذ طريق «الطَّيِّبة» عن الشَّيخ عليِّ بن غانمٍ المقدسيِّ، وهو أخذ عن شيخ الإسلام عبد الحقِّ السُّنباطيِّ، وهو أخذ عن ابن أسدٍ، وهو أخذ عن مؤلِّفها شيخ الإسلام محمَّدٍ ابن الجزريِّ.

وأخذها أيضًا عن الشَّيخ [ابن][1] أبي الحَرَم المدنيِّ، وهو أخذها عن الشَّيخ السَّمديسيِّ[2]، وهو أخذ عن ابن أسدٍ، وهو أخذ عن مؤلِّفها.

وهذا إسنادٌ لا يوجد الآنَ أعلى منه» اهـ كلامه.

وليس فوقَ هذا البيانِ بيانٌ في إيضاح طرق ما قرأ به عبد الرَّحمن اليمنيُّ من القراءات العشر، وتسميةِ مشيخته على التَّفصيل.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من الأصل، وأثبتُّه من خلاصة الأثر ٣/ ١٢٩.

(٢) في الأصل: (السَّديسي)، وهو تصحيفٌ.

ومنه تعلم غَلَطَ الطَّائفتين المتقدِّم ذكرهما، ولا يبقى في قلب مُدرِكه شكٌّ في سواء السَّبيل في أسانيد التَّنزيل.

ويبقى الشَّكُّ قويًّا فيما جاء في بعض الإجازات من ذكر المُلَّا عليٍّ القارئ.

وفيه أبلغ وازعٍ وأقوى دافعٍ إلى العناية بجمع أصول الإجازات وحشدها، واستخراج مكنونها وفَريها، وتوثيق صِلة بعضها ببعض، والبناء عليها، وكشف غلط ما وقع فيها بصواب نظيرها.

والمحدِّثون يعرفون غلط الرَّاوي وصحَّة حديثه بمعارضته بحديث أقرانه، ولـمَّا صارت الإجازات أوعية المرويَّات فلا مناصَ من إعمال هذا الأصل.

ومن استعمله وقف على دُررٍ مدفونةٍ، وأوهامٍ منشورةٍ، فقويت مَلَكته في معرفة أحوال متأخِّري الرُّواة، وتمييز مراتبهم، وضبط مسموعاتهم.

ولو شئتُ أن أجمع في هذا كتابًا كبيرًا لوجدتُ ما يملأه، ولا بأس أن أضرِب مثلًا يُفهَم منه المراد، ويقيس عليه مِن بعدُ مَن أراد.

ذلك أنَّ مِن النَّاس مَن ذكر قراءةَ ياسينَ بنِ أحمدَ الخياريِّ للقراءاتِ عن حسنٍ الجُريسيِّ الكبيرِ، وما تُوُهِّمَ وجُعِل قراءةً لا أصل له، بل أَخْذُه عنه إجازةٌ مجرَّدةٌ، والبيِّنة في إجازة الخياريِّ لتلميذه عبد الحيِّ أبو خُضيرٍ[1]، ففيها التَّصريحُ بأنَّ أخذه عن شيخه الجُريسيِّ على الصُّورة المذكورةِ.

فهذا مثالٌ على وَهَمٍ كُشِف بإجازةٍ.

أمَّا مثال الدُّرر المدفونة: فإنِّي حقَّقتُ اتِّصال سماع «البخاريِّ» من طريق بعض شيوخنا إلى يحيى بن موسى الحجَّاويِّ الحنبليِّ، ثمَّ ظفرتُ بإجازةٍ فيها: أنَّه سمع بعضًا من صحيح «البخاريِّ» في جماعةٍ على منصور بن إبراهيمَ الشَّافعيِّ الآخذ عن إبراهيمَ بن عليٍّ القَلْقَشَنديِّ، صاحب «الجزء» الجليل الحافل في أسانيده لرواية «صحيح البخاريِّ».

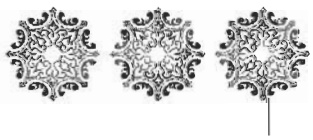

(١) انظر نصَّ الإجازة في أعلام من أرض النُّبوَّة ١/ ٧٩.

فَصْـــــلٌ

فعلى ما تقدَّم من البيان يكون إسناد إبراهيمَ العَبيديِّ العالي في القراءات: قراءته على محمَّدٍ الْمُنَيِّر السَّمنُّوديِّ، وهو قرأ على عليِّ بن محسنٍ الرُّمَيليِّ.

(ح) وقرأ العَبيديُّ أيضًا على مصطفى بن أحمدَ العَزيزيِّ، وهو قرأ على أحمدَ بن محمَّدٍ المنفلوطيِّ.

(ح) وقرأ العَبيديُّ أيضًا على عبد الرَّحمن الأُجهوريِّ، وهو قرأ على أحمدَ البقريِّ، ومحمَّدٍ الأُزبَكاويِّ.

وهؤلاء الأربعة (الرُّميليُّ، والمنفلوطيُّ، والبقريُّ، والأُزبَكاويُّ) قرأوا على محمَّدٍ بن قاسمٍ البقريِّ، وهو قرأ على عبد الرَّحمن بن شحاذةَ اليمنيِّ بأسانيده المتقدِّمة.

وهذا الإسناد تصحُّ به رواية «الشَّاطبيَّة» و«الدُّرَّة» زيادةً على «الطَّيِّبة» الَّتي قرأ بها اليمنيُّ على شيخيه السُّنباطيِّ والمقدسيِّ، لأنَّ مُضَمَّنهما مرويٌّ في «الطَّيِّبة» إلَّا أشياءَ يسيرةً تجبرها الإجازة.

فَصْـــلٌ

وإذا أُريد إسناد القراءات السَّبع من طريق «الشَّاطبيَّة» والقراءات الثَّلاث من طريق «الدُّرَّة»، أو ما يُقرأ به من طريقهما وُصِل الإسناد إلى إبراهيمَ العَبيديِّ، ثمَّ قيل: وهو قرأ على محمَّدٍ الْمُنَيِّر السَّمنُّوديِّ، وهو قرأ على عليِّ بن محسنٍ الرُّمَيليِّ.

(ح) وقرأ العَبيديُّ أيضًا على مصطفى بن أحمدَ العَزيزيِّ، وهو قرأ على أحمدَ بن محمَّدٍ المنفلوطيِّ.

(ح) وقرأ العَبيديُّ أيضًا على عبد الرَّحمن الأُجهوريِّ، وهو قرأ على أحمدَ البقريِّ، ومحمَّدٍ الأُزبَكاويِّ.

وهؤلاء الأربعة (الرُّمَيليُّ، والمنفلوطيُّ، والبقريُّ، والأُزبَكاويُّ) قرأوا على محمَّد بن قاسمٍ البقريِّ، وهو قرأ على عبد الرَّحمن بن شحاذةَ اليمنيِّ، وهو قرأ على عليِّ بن غانمٍ المقدسيِّ، وهو قرأ على عبد الحقِّ بن محمَّدٍ السُّنباطيِّ، وهو قرأ على أحمدَ بن أسدٍ الأُميوطيِّ، وهو قرأ على ابن الجزريِّ.

(ح) وقرأ عبد الرَّحمن اليمنيُّ على محمَّد بن أبي الحَرَم المدنيِّ، وهو قرأ على محمَّد بن إبراهيمَ السَّمديسيِّ، وهو قرأ على أحمدَ بن أسدٍ الأُميوطيِّ، وهو قرأ على ابن الجزريِّ.

ثمَّ تُذكر أسانيد ابن الجزريِّ من «تحبير التَّيسير»، وهي تشتمل على أسانيد «التَّيسير» وزيادةٍ.

فإن أُجيز بقراءةٍ أو روايةٍ ذكرَ إسنادها، وإن كان الْمُجازُ به أكثرَ من ذلك ذكرَ إسنادهنَّ مع التزام ترتيب سياق «التَّحبير»، فلا يُقدِّم إسناد ابن كثيرٍ على نافعٍ، وهكذا.

أمَّا إسناد القراءات العشر من طريق «الطَّيِّبة»؛ فيُوصَل الإسناد إلى إبراهيمَ العَبيديِّ ثمَّ يُقالُ: وهو قرأ على عبد الرَّحمن الأُجهوريِّ، وهو قرأ على أحمدَ البقريِّ، وهو قرأ على محمَّد ابن قاسمٍ البقريِّ، وهو قرأ على عبد الرَّحمن بن شحاذةَ اليمنيِّ، وهو قرأ على عليِّ بن غانمٍ المقدسيِّ، وهو قرأ على عبد الحقِّ ابن محمَّدٍ السُّنباطيِّ، وهو قرأ على أحمدَ بن أسدٍ الأُميوطيِّ، وهو قرأ على ابن الجزريِّ.

(ح) وقرأ عبد الرَّحمن اليمنيُّ أيضًا على محمَّد بن أبي الحَرَم المدنيِّ، وهو قرأ على محمَّد بن إبراهيمَ السَّمديسيِّ، وهو

قرأ على أحمدَ بن أسدٍ الأُميوطيِّ، وهو قرأ على ابن الجزريِّ.

ثمَّ تُذكر أسانيد ابن الجزريِّ من «النَّشر»، واستخراج تفصيلها عسيرٌ على أكثر أهل الفنِّ، فاكتفوا بالإحالة عن الإطالة، وعسى اللَّه أن يفتح برقيمٍ ننشر فيه طيَّ أسانيده[1].

(١) ومِن تمام النُّصح الإعلام بأنَّ الوقوفَ على أسانيدِ الأُجهوري ومشيخته التي صنَّفها الزَّبيديُّ؛ ربَّما أفاد زيادةً على ما تقدَّم، وهي ممَّا لم يتيسر وجوده بعدُ في خزائن المخطوطات، واللَّه أعلم.

فَصْـــلٌ

وهذا المحرَّر أصلٌ نافعٌ في بيان أهمية اتِّقاء الأغلاط الفاشية في أسانيد المُجيزين، وعدم الاغترار بما انطوت عليه إجازات المتأخِّرين؛ لما اعتراها من الوَهَم والخَلَل ثمَّ الظَّنِّ والتَّخمين.

ولهذا الغلط المشهور نظائرُ كثيرةٌ، ولا سيَّما فيما ولَّدته النَّاشئة الصَّاعدة من أسانيدَ توهَّموها رغبةً في العلوِّ، لا وجود لها عند التَّحقيق.

وإذا دخل في العلم دَعيٌّ، وأنصت إليه جهولٌ، وقام في نصرته خَصِيمٌ مُبِينٌ، اندرست معالم الاهتداء، وارتفعت رايات البُلداء، ولا حول ولا قوَّة إلا باللَّه!

ومن جميل «الْمُنجِد» قولُ صاحبه:

«ولا بدَّ للمقرئ منَ التَّنبيه بحال الرِّجال والأسانيد: مؤتلِفها ومختلِفها، وجرحها وتعديلها، ومُتْقَنِها ومُغَفَّلِها، وهذا من أهمِّ ما يُحتاج إليه»[1].

(١) مُنجِد المقرئين ص ٦.

وحال جمهور المشتغلين بالحديث من أبناء عصرنا في هذا الشَّأن كحال القرَّاء، فإياك والاغترارَ بالدَّعاوى الفارغة، والدِّعايات العاطلة، والأسانيد المتوهَّمة، والإجازات الموهَّنة، يقولون: فلانٌ يروي عن كذا وكذا شيخٍ، ويعدُّونه مسنِد البلد أو العصر، وهو لا يعرف صحيح روايته من واهيها!، وفلانٌ بينه وبين البخاريِّ بالسَّماع كذا وكذا وهو وهُم لا يُحقِّقون اتِّصالها براويها!، ويأتون للشَّيخ فيُلقِّنونه ويُركِّبون له إجازاتٍ وسماعاتٍ لا معرفةَ له بما فيها.

فإلى اللَّه المشتكى من صَولة أهل الجهل، وقلَّة العارفين باللَّه وبأمره، والاغترارِ بالإسناد مع وَهَن الاستناد، والتَّهافتِ على سوق المفاخرة، والغفلةِ عن تجارة الآخرة، عاملنا اللَّه بفضله، وأسبل علينا سابغَ سِتره.

ولو تكلمتُ بما علمتُ لأخذتني ألسنة النَّاس عصبيةً لأنفسهم وأشياخهم وأسانيدهم، وأرجو مع تأخير البيان أن يتنبَّه الجادُّون إلى الخَلَل، ويجتهدوا في مداواة العلل، ومتى رأيتُ المدارك قويَّةً، والمقاصد نقيَّةً، شاركتُهم حملَتَهم، وسعيتُ في نصرتهم، أمَّا مع الجهل فدرءُ المفاسد مقدَّمٌ على جلب المصالح، والجاهل صِنو النُّكر والمعاداة.

وفي أصول العلم وصُلَبه شُغلٌ عن تتمَّاته ومُلَحه، واللَّازم: ما قام به دين الخَلق واحتاجوا إليه، وما وراءه غنيمةٌ للعالِمين، ومَشغلةٌ للقاصرين عن مراتبهم.

وكم أنفقتُ من قُوَّتي وقُوْتي في طلب إسنادٍ، وقرأتُ به وسمعتُ، فلمَّا حقَّقتُ وجدتُه لا شيء، فألقيتُه وراءَ ظهري، واحتسبتُ عند اللَّه أجري، ولنا أسوةٌ بمن مضى، وحراسة الدِّين جهادٌ، وجهاد البيان أجلُّ من جهاد البَنَان، وفي كلٍّ خيرٌ، استعملني اللَّه وإيَّاك في طاعته، ورزقنا محبَّته[1].

وكتبه

صالِحُ بنُ عبدِ اللَّه بنِ حمدٍ العُصيميُّ

يوم الأحد، السَّابعَ والعشرين من شهر ذي الحِجَّة

سنة ثمانٍ وعشرينَ، بعد الأربعمائةِ والألفِ

برياضِ نجدٍ

حفظها اللَّه دارًا للإسلام والسُّنَّة

---

(١) لي بحمد اللَّه في هذا الباب مدوَّناتٌ - أحسبها - نافعةً، لكنَّ الاشتغال بصُلَب العلم أولى، ولولا رجائي أن يَفتح هذا المحرَّرُ بابَ الفهم لأقوامٍ ما نشرتُه، واللَّه عليمٌ بذات الصُّدور، وليُعلم أنَّه لم يسبق لي نشر شيءٍ معتمدٍ في هذا الباب، وما وقع من مُسَوَّدات تآليفي في يد أحدٍ فلا أُحِلُّ له عزوه إليَّ حتى يُطبعَ تحت نظري، واللَّه يعفو عن المخطئين والخاطئين، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾.